مرجعاً فهو منحط (Dégénéré) (مجرد من سماته الأصلية) . (2.283)[28] .

ومثلما هو الأمر بالنسبة للأيقون يقول «بورس» بوجود مؤشرات جزئية (Des sous indices) أو (Hyposèmes) وهي العلامات التي تصير مؤشرات جزئية عن طريق الارتباط الواقعي بموضوعاتها. ويمثل لذلك بالاسم الخاص، أو الضمير وغيرهما مما يعين ما يعمله بفضل ارتباط واقعي بالموضوع، ولكن دون أن يكون مؤشراً لأنه ليس فرداً. (2.284)[29].

للتمثيل على المؤشرات يورد «بورس» مثال: «البارومتر» المنخفض والهواء الرطب باعتبارهما مؤشراً على المطر، أي أننا نفترض أن قوى الطبيعة تؤسس علاقة محتملة بين «البارومتر» المنخفض والهواء الرطب والمطر المقبل، وردة الرياح (Girouette) تعتبر أيضاً مؤشراً على وجهة الريح، لأنها في المقام الأول تتجه واقعياً نفس اتجاه الريح بكيفية تكونان معها مرتبطتين، ولأننا في المقام الثاني مهيأون بحيث عندما نرى وردة الرياح تأخذ وجهة معينة، تشد انتباهنا إلى الوجهة نفسها، وعندما نراها تدور مع الريح نكون ملزمين من قبل قانون الفكر على التفكير بأن هذه الوجهة مرتبطة بالريح. النجم القطبي أيضاً يعتبر مؤشراً، لأنه الأمارة التي نوظفها لتحديد جهة الشمال.

وهكذا يستمر «بورس» في تعداد أمثلة كثيرة من المؤشرات. (2.286)[30].

والمؤشر في النهاية كما يحدده «بورس» بشكل مركز هو علامة، أو تمثيل (Représentation) يحيل على موضوعه، لا بموجب كونه يحمل بعض الشبه أو التماثل مع الموضوع، ولا باعتباره مرتبطاً بالخصائص العامة التي يمتلكها هذا الموضوع. ولكن لأنه في ارتباط دينامي (بما في ذلك الارتباط الفضائي) مع الموضوع الفردي (Objet individuel) من جهة، ومع معاني أو ذاكرة الشخص الذي يوظفه كعلامة من جهة ثانية. (2.305)[31].

● **الرمز (Le symbole)**: يعتبره بورس علامة تحيل على الموضوع الذي تعينه بموجب قانون، وفي العادة بموجب تلازمات أفكار عامة تحدد مؤول الرمز بالإحالة على هذا الموضوع - إنه هو ذاته نمط عام أو قانون أي علامة قانون (Legisigne)، وبهذه الصفة يتصرف بواسطة رجع (Replique). إنه ليس فقط عاماً في ذاته، ولكن الموضوع الذي يحيل عليه هو نفسه من طبيعة عامة، غير أن ما هو عام يمتلك وجوده في الحالات الخاصة التي يحددها. يجب إذن أن تكون هناك حالات موجودة لما يقوم الرمز بتعيينه، ويجب أن يفهم هنا «وجود» باعتباره وجوداً في الكون، الذي يمكن أن يكون متخيلاً، والذي يمكن أن يحيل عليه الرمز. سيكون الرمز بطريقة

(28) المرجع نفسه، ص 153
(29) المرجع نفسه، ص 153.
(30) المرجع نفسه، ص ص 154 - 155
(31) المرجع نفسه، ص 158